خصص لهم كرسياً في الوزارة وآخر في البرلمان المصري، مما أدى الى استياء عرب فلسطين ونسبوا الى الحكومة المصرية محاباتها للجالية اليهودية...»[٨].

وفي السياق ذاته، أيضاً، صحب زغلول معه، في وفد المفاوضات الى لندن، المحامي الصهيوني المعروف ليون كاسترو، مؤسس فرع المنظمة الصهيونية العالمية في مصر، وقام بتكليفه بالتحدث باسم حزب الوفد في اوروبا؛ كما صرح له باصدار صحيفة *Libérte* الناطقة باسم الوفد باللغة الفرنسية[٩].

ولمّا اجتمع بعض مؤيدي القضية الفلسطينية في القاهرة، العام ١٩٣٠، بالمجاهد الفلسطيني حسن صدقي الدجاني، عقب أحداث العام ١٩٢٩، هددت الحكومة بفض الاجتماع بالقوة. وكان رأي مصطفى النحاس باشا، زعيم حزب الوفد ورئيس الحكومة وقتها: «لا نستطيع ان نسمح ببث أية دعاية لفلسطين ضد اليهود في مصر؛ اذ ان اليهود أقلية، ونحن نحافظ على شعور الاقلية في بلادنا»[١٠].

وهكذا، فان الوفد، حزب الايديولوجية الوطنية الليبرالية والعلمانية، اعطى الاولوية، بين العامين ١٩١٨ و١٩٣٠، لاستقلال مصر وقضية السودان دون قضية فلسطين، وللجالية المصرية اليهودية دون عرب فلسطين.

بيد ان موقف الوفد، مع نهاية العام ١٩٣٠، قد بدأ بالتغير. ففي العام عينه، ألقى سكرتير عام الوفد، مكرم عبيد، خطبة في أثناء زيارته لفلسطين. وجاء في قوله: «لا خلاص للشرق الاّ بالاتحاد والتعاون والتعاضد؛ ولا تحسبوا ان الوفد ورجاله من مجددي الفكرة الفرعونية؛ فمصر عربية، تربطها والبلاد الشقيقة روابط الدين والقومية واللغة والجوار. ولهذا، فانني، هنا، فلسطيني، كما ان الفلسطيني، في مصر، مصري، وكلنا أبناء بلد واحد وعشيرة واحدة»[١١]. وهنا يطرح السؤال: هل كانت خطبة عبيد تمثل تحولاً في الايديولوجية، من النزعة الوطنية الى النزعة العربية، أم كانت موقفاً من مواقف السياسة العملية ؟

ان موقف عبيد اقترن بمواقف وفدية عديدة استجابت للمشاعر الاسلامية والقومية ازاء ما يحدث في فلسطين في اوائل الثلاثينات. فقد حضر الوفد المؤتمر الاسلامي العام الذي عقد في القدس العام ١٩٣١؛ كما اشترك في المؤتمر العربي الذي عقد بعده. وتبنّى، في المؤتمر الاول، وجهة النظر الدينية الاسلامية؛ كما تبنّى في المؤتمر الثاني، وجهة النظر العربية القومية[١٢]. فهل كانت تلك المواقف مواقف تكتيكية سياسية ؟

لقد صاغ عبيد، بنفسه، في المؤتمر الوطني العام ١٩٣٥، ما أسماه الاغراض الاربعة للوفد: الغرض الاول هو الغرض الوطني، أي اذكاء الفكرة الوطنية وما يترتب عليها من نتائج عملية، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. والغرض الثاني سياسي، ويتمثل في تحقيق استقلال مصر. ويأتي الغرض الدستوري في المرتبة الثالثة، ويتمثل في العمل على عودة دستور ١٩٢٣، وارساء الاسس الثابتة لاستمرار وجود الحياة البرلمانية في ظله. أما الغرض الرابع، فهو الغرض الاصلاحي، وهو بمثابة برنامج اصلاحي واسع النطاق يغطي المجالين، الاجتماعي والاقتصادي[١٣].

وغني عن البيان، ان تلك الاغراض تمثل جوهر «ايديولوجية وفد العشرينات». وعلينا ان نلحظ ان الاضافة في «ايديولوجية وفد الثلاثينات تمثلت في الغرض الاصلاحي، اجتماعياً واقتصادياً، كرد فعل لظهور حركات سياسية ايديولوجية، مثل «مصر الفتاة».